الأمم المتحدة

A/62/204

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

التقرير المرحلي للأمين العام

موجز

يتناول التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وهو مقدم امتثالا لقرار الجمعية العام ٦١/٢٣٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الصادر بعد نظر الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (A/61/23).

* A/62/150.

290807 290807 07-45099 (A)

يقدم الفرع أولا من التقرير نظرة عامة موجزة عن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي استجدت في أفريقيا منذ سنة ١٩٩٨. ويركز هذا الفرع على التقدم الملموس المحرز في مجالات السلام والأمن وإلى حد ما في مجال التنمية. وفي الفرع ثانيا، يصف التقرير التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، مركزا بالذات على أنشطة بناء السلام بعد الصراع وعلى ضرورة تعزيز قدرات المنظمات الأفريقية.

وعملا بالقرار ٦١/٢٣٠، يتضمن التقرير أيضا عدة مقترحات بإجراءات تتخذها الأمم المتحدة دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من الصراع بحلول ٢٠١٠. ويخلص التقرير إلى أنه بعد عقد من الإنجازات والتحديات، ينهض أساس متين لاستعراض كامل للالتزامات المتعهد بها وللتقدم المحرز الدروس المستفادة في منع الصراع وتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، كما يقترح استعراضا شاملا للتوصيات الواردة في تقرير سنة ١٩٩٨.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	عقد من الإنجازات والتحديات	١-٤	٥
ألف –	الاستجابة لحالات الصراع	٥-١٤	٥
باء –	بناء السلام الدائم وتعزيز النمو الاقتصادي	١٥-٢٤	٨
ثانيا –	التطورات الأخيرة في معالجة أسباب الصراع	٢٥	١١
ألف –	منع الصراعات وصنع السلام والشؤون الإنسانية	٢٦-٣٠	١١
	١ – الوساطة والوقاية	٢٦	١١
	٢ – مفاوضات السلام	٢٨-٢٩	١٢
	٣ – تنسيق المساعدات الإنسانية	٣٠	١٢
باء –	حفظ السلام	٣١-٤١	١٣
	١ – كوت ديفوار	٣١	١٣
	٢ – ليبريا	٣٢-٣٣	١٣
	٣ – سيراليون	٣٤-٣٥	١٤
	٤ – السودان	٣٦-٣٨	١٤
	٥ – دارفور (السودان)	٣٩-٤٠	١٥
	٦ – جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤١	١٦
جيم –	بناء السلام بعد الصراع	٤٢-٦٧	١٦
	١ – استراتيجيات بناء السلام والإنعاش بعد الصراع	٤٣-٤٤	١٦
	٢ – المرأة والسلام والأمن	٤٥-٤٧	١٧
	٣ – الأطفال والشباب	٤٨-٥١	١٨
	٤ – سيادة القانون	٥٢-٥٤	١٩
	٥ – الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	٥٥-٥٦	٢٠

٦ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماء	٥٧-٥٨	٢٠
٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٥٩-٦٠	٢١
٨ - حقوق الإنسان	٦١-٦٣	٢١
٩ - المخاطر التي تهدد أمن اللاجئين	٦٤-٦٧	٢٢
دال - بناء القدرات في أفريقيا	٦٨-٧١	٢٣
ثالثا - مقترحات محددة بشأن إجراءات وخطط الأمم المتحدة الممكنة، دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠	٧٢-٧٤	٢٤
رابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٧٥-٧٩	٢٦

أولا – عقد من الإنجازات والتحديات

١ – في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد مجلس الأمن اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى بذل جهد دولي متضافر لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. ولاحظ المجلس، في البيان الرئاسي الصادر ذلك اليوم (S/PRST/1997/46)، أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته بعض البلدان الأفريقية، فإن عدد الصراعات المسلحة وحدتها في القارة لا يزالان أمرا يثير قلقا حقيقيا ويتطلب استجابة حازمة. واستجابة لطلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي، قمت بتحليل شامل وقدمت في سنة ١٩٩٨ تقريرا عن أسباب الصراع وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318).

٢ – وقد ناشدت في تقرير القادة الأفارقة والمجتمع الدولي استجماع الإرادة السياسية اللازمة لإحداث تغيير إيجابي في القارة. ودعوت أفريقيا، على وجه الخصوص، إلى إثبات إرادتها في أن تعتمد على الاستجابات السياسية وليست العسكرية إزاء المشاكل؛ وإلى أن تتعامل من منطلق جاد مع أسلوب الحكم الرشيد، مع كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز إرساء الديمقراطية، وتشجيع الشفافية والكفاءة في الإدارة العامة؛ وإلى سنّ الإصلاحات المختلفة اللازمة ومراعاتها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي. وحثثتُ المجتمع الدولي أيضا على استجماع الإرادة السياسية للتدخل حيث يمكن أن يكون للتدخل أثر، وإلى الاستثمار حيث ثمة حاجة للموارد.

٣ – ولتوجيه هذه الجهود، اقترحت مجموعة من التوصيات البعيدة المدى التي تقصد إلى خفض التوترات السياسية والعنف على حد كبير داخل الدول الأفريقية وفيما بينها. وتبين التقارير المرحلية التي أصدرتها منذ سنة ٢٠٠٠ أن بعض هذه التوصيات ترجمت إلى واقع، وإن كان بعضها الآخر لم يحقق بعد النتائج المرجوة.

٤ – وبرغم الإنجازات المرموقة فعلا في تنفيذ عدد من توصيات سنة ١٩٩٨، فإن الشروط الأساسية والمطلوبة لتحقيق السلام والتنمية الدائمين لم توطد بعد بشكل كاف في أنحاء القارة. ولا تزال هناك عراقيل حقيقية تحول دون إرساء دعائم السلام والتنمية، منها الفقر المدقع في كل مكان، وضعف مؤسسات الدولة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وعدم حماية حقوق الإنسان الأساسية، وزيادة التهديدات المرتبطة بتغير المناخ.

ألف – الاستجابة لحالات الصراع

٥ – يعصف بأفريقيا اليوم عدد من الصراعات المسلحة أقل كثيرا مما كانت عليه قبل عقد مضى، لكن بالرغم من ذلك لا يزال خُمس القارة يعيشون في مناطق تعاني من الصراعات.

وعندما أصدرت تقريري عن أسباب الصراع في أفريقيا في سنة ١٩٩٨، كان هناك ١٤ بلدا في أتون الحرب وكان ١١ بلدا آخر يعاني من اضطراب سياسي شديد. واليوم، بالرغم من استمرار الصراعات في الصومال ومنطقة دارفور في السودان على رأس جدول العمل الدولي، فإن صراعات أخرى من قبيل الحرب بين الشمال والجنوب في السودان والحروب الأهلية في أنغولا وسيراليون وليبريا وكذلك الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم حلها كما أن من الصراعات الأخرى ما هو في طريقه إلى التسوية.

٦ - وفي تقريري لسنة ١٩٩٨، أوصيت، بعدة تدابير منها أن ينظر المجتمع الدولي في تعيين وسطاء خاصين أو لجنة خاصة، وفي تعزيز فعالية الجزاءات، ووقف انتشار الأسلحة الصغيرة، والمشاركة في نشر قوات حفظ سلام متعددة الجنسيات مع القوى الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز قدرة أفريقيا ذاتها على حفظ السلام. وقد تم تنفيذ بعض هذه التدابير فكان أن ساهمت إلى حد كبير في الحد من عدد الصراعات في أفريقيا وتخفيف حدتها.

٧ - وفي الواقع، كانت زيادة فعالية المجتمع الدولي وتأهبه، بما في ذلك البلدان الأفريقية ذاتها، من حيث الاستجابة للصراعات من خلال أسلوب حفظ السلام عاملا رئيسيا في احتواء الصراعات العنيفة. ويوجد حاليا ١٣ من عمليات حفظ السلام ومن البعثات السياسية الخاصة ومكاتب دعم بناء السلام تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. وخلال العقد الماضي، زادت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعقيدا وهي تتعامل حاليا مع ولايات أوسع تشمل من بين ما تشمل حقوق الإنسان، وقضايا نوع الجنس وحماية الطفل، وإدارة الدولة، والانتعاش، وعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن.

٨ - لكن يعود الجزء الأكبر من الفضل في تحسن الحالة الأمنية إلى أفريقيا ذاتها. ففي سنة ٢٠٠٢، حلت محل منظمة الوحدة الأفريقية منظمة الاتحاد الأفريقي المعاد تصميمها على نحو جذري بما كفل المزيد من الفعالية والاستباقية. وفي غضون سنوات قليلة، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما ملموسا في صياغة الهيكل الأفريقي للسلام والأمن الذي يتكون من صكوك ومؤسسات وعمليات لاستباق اندلاع الصراعات ومنعها وإدارتها وحلها. ويتكون الهيكل الأفريقي للسلام والأمن من عناصر شتى منها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الحكماء، وهو نظام إنذار مبكر للقارة وبدايات قوة احتياط أفريقية. كما أن آليات إدارة الصراعات التابعة للمنظمات الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي توفر قدرة إضافية من أجل السلام والأمن تمثل، لبنات هامة في هذا الهيكل. وقد أصبح الاتحاد الأفريقي وعدة منظمات دون إقليمية وعدد

من الحكومات أكثر فعالية في تعبئة القوات العسكرية لبعثات حفظ السلام وفي نزع فتيل الأزمات السياسية قبل استفحالها إلى عنف واسع النطاق.

٩ - وقد تعززت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتوقيع الإعلان بشأن التعاون بين المنظمتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وما زالت الجهود جارية لإعداد برنامج لبناء القدرات يستغرق عشر سنوات لصالح الاتحاد الأفريقي ويتوخى، في جملة أمور، تعزيز التعاون في جميع مراحل إدارة الصراع؛ والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية؛ وصنع السلام؛ وحفظ السلام؛ وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع؛ وفضلا عن بناء السلام وحقوق الإنسان. ومنذ سنة ٢٠٠٤، عززت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاونهما في إطار أزمات من قبيل دارفور وكوت ديفوار، وأعادا تعريف نطاق ومضمون الشراكة التعاونية في إدارة الصراعات.

١٠ - وقد أثمر التعاون نتائج إيجابية على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، اعتمد المؤتمر الدولي الأول حول منطقة البحيرات الكبرى المنظم برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إعلان مبادئ دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الموّقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كما يقدم دعم القدرات والدعم المؤسسي للأمانة الجديدة لمؤتمر البحيرات الكبرى التي أنشئت مؤخرا في بوجومبورا.

١١ - كما تصدت الأمم المتحدة لضرورة مواءمة هيكلها ومنهجياتها مع الحقائق الجديدة، فقد أنشئت لجنة بناء السلام لدعم جهود بناء السلام بعد الصراعات بطريقة أكثر استدامة واتساقا وفعالية. واللجنة هي الهيئة الرئيسية الوحيدة التي تضم ممثلي مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتجسّد النهج الجديد لتعزيز الاتساق والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة دعما لبناء السلام والانتعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع.

١٢ - وتتواصل الجهود للحد من الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤجج الصراعات المسلحة وتؤدي إلى تفاقم الجريمة المنظمة وزعزعة الاستقرار في أفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقع رؤساء الدول والحكومات اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد المرتبطة بها في أبوجا، كما تحل محل عمليات الوقف الاختياري التي أنشئت سنة ١٩٩٨.

١٣ - على أن إيصال المساعدات الإنسانية في أفريقيا ظل يشكل تحديا طوال العقد. فقد أدت الصراعات العنيفة والكوارث الطبيعية القاسية، بما فيها التحركات الواسعة للاجئين إلى إجهاد قدرة وكالات الإغاثة الأفريقية أو التابعة للأمم المتحدة على السواء وأجبرت مجتمع المساعدة الإنسانية على إعادة النظر في المحددات والهياكل التشغيلية لعمليات الإغاثة من أجل تحسين الربط بين أمن البشر وبين التنمية البشرية والمعونة الإنسانية. فقد أصبح مانحون جدد مشاركين؛ وزاد اهتمام الرأي العام بالقضايا الإنسانية، كما يجري تجريب طرق جديدة للعمل. ففي سنة ٢٠٠٦، تواصلت أكبر عملية إغاثة إنسانية لكن في ظل أوضاع تتسم بالهشاشة في منطقة دارفور بالسودان، في وقت لا تزال فيه العديد من التحديات ماثلة في المنطقة.

١٤ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن استدامة السلام والاستقرار في أفريقيا تتهددها اليوم المشاكل إلى درجة كان من الصعب تصورها قبل عقد من الزمان. ومن هذه المشاكل التفشي المتزايد للأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ؛ والارتفاع الشديد في معدلات بطالة الشباب؛ والاتجار بالبشر؛ والتشريد الجماعي للسكان؛ ونشوء شبكات إرهابية؛ وتزايد نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي الواقع، فمن الخصائص الأساسية للصراعات المعاصرة أنها تتداخل بشكل كبير مع الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتنزع إلى أن تولّد درجات عالية من انتشار الجريمة في فترة ما بعد الصراع. وتؤدي هذه الديناميات إلى تعقيد جهود منع الصراعات وإعادة الإعمار. وسيبقى الحفاظ على هذه الاتجاهات الإيجابية سواء في منع الصراعات أو إعادة البناء بعد الصراع متوقفا على فهم واضح للتحديات وعلى الإرادة السياسية في التصدي لها ثم على الموارد اللازمة لتهيئة الاستجابات الملائمة.

باء - بناء السلام الدائم وتعزيز النمو الاقتصادي

١٥ - سلطتُ الضوء في تقريري لسنة ١٩٩٨ على المشاكل المرتبطة بالتشوهات الطويلة المدى في الاقتصاد السياسي الأفريقي والتركات السلطوية المتخلفة عن الاستعمار مما ساعد على قيام أنماط حكم مشخصنة للغاية في أجزاء من القارة. ولقد اعتبرتُ الافتقار إلى السبل السلمية لتغيير أو تناوب القيادات في كثير من الأحيان والتسييس المتسم بالعنف للعامل الإثني هي من العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية وتحول بين الشعوب الأفريقية وبين التمتع الكامل بحقوقها وبالفرص المتاحة لها.

١٦ - وللتصدي لهذه التحديات، دعوتُ إلى اتخاذ تدابير من بينها التماس مصادر تمويل جديدة واستخدام أفضل للموارد المتاحة وإزالة الحواجز التجارية المفروضة على المنتوجات

الأفريقية والعمل بتدابير في مجال التجارة والديون لتمكين أفريقيا من توليد مواردها الخاصة واستثمارها على نحو أفضل. كما طلبتُ من المانحين والشركاء التجاريين النظر في فتح الأسواق الدولية وإعادة هيكلة المعونة الدولية بوصفهما وسيلتين لإتاحة تكافؤ الفرص أمام المنتجات والأعمال التجارية الأفريقية[1].

١٧ - ومنذ تقريري الأول، طرأت تحسينات مرموقة مع الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت وراء زيادة حدة التوتر والنزاع في الماضي. فقد تم إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية، وهي إطار إنمائي استراتيجي أفريقي من حيث تمّلكه وإدارته، سنة ٢٠٠١. وترمي الشراكة إلى القضاء على الفقر وإلى وضع البلدان الأفريقية، متفردة ومجتمعة، على مسار النمو والتنمية المستدامين، وقد أصبح يعترف به بشكل متزايد بوصفه مخطط المنطقة للمستقبل.

١٨ - فقا لتقرير سنة ٢٠٠٦ الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعنوان ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم''، فإن أفريقيا تسير، بشكل عام، في اتجاه الازدهار الاقتصادي حيث يتوقع معدل نمو بمقدار ٦ في المائة سنة ٢٠٠٧، وهو ما يشكل ارتفاعا عن ٥,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٦. وبالرغم من أن النمو القياسي الجيد لأفريقيا مؤخرا يمثل تحولا رئيسيا عن العقود السابقة من الركود الاقتصادي، فهو لا يزال قاصرا عن تحقيق معدل النمو البالغ ٧ في المائة المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - إن النمو في أفريقيا مركّز بشكل كبير في نطاق ضيق نسبيا من صادرات السلع الأساسية، وهو ما يجعل العديد من الاقتصادات الأفريقية متكشفة للغاية أمام العوامل الخارجية. وفي سنة ٢٠٠٥، تلقت أفريقيا تدفقات قياسية من الاستثمارات الأجنبية بلغت ٣١ بليون دولار، بزيادة ٧٨ في المائة عن سنة ٢٠٠٤، ويتوقع أن تبيّن أرقام سنة ٢٠٠٦ ارتفاعا عن سنة ٢٠٠٥. وإن كان النمو الاقتصادي قد فاقم في بعض الحالات مشاكل التواؤم الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - من التوصيات التي عرض لها تقريري لسنة ١٩٩٨، شجعت من جانبي البلدان الأفريقية على تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وإيجاد بيئة إيجابية للتقدم الاجتماعي الاقتصادي من أجل النهوض بالسلم الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

---

(١) يرد بحث كامل للتقدم المحرز في هذه المجالات في تقريري المرحلي الموحد الخامس بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/62/__).

٢١ - وتجري بلدان القارة على نحو متزايد انتخابات ديمقراطية، ولعل أحدث النجاحات هو الإنجاز السلمي للانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي جاء بمثابة معْلم على طريق حل واحد من أطول الصراعات في أفريقيا أمدا وأشدها فتكا. ومنذ سنة ٢٠٠٢، أجرت القارة أكثر من ٥٠ انتخابا، وتعهد الاتحاد الأفريقي بموجب إعلان لومي في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بالوقوف في وجه أي تغيير غير دستوري للحكم تشهده أي دولة عضو فيه.

٢٢ - لكن المجتمع الدولي بدأ يدرك أن الحكم الرشيد أكثر من مجرد إجراء انتخابات ديمقراطية. فلا تزال الحاجة ماسة إلى تعزيز قدرة الإدارة بما يكفل استقلال القضاء مع تعزيز الشفافية والمحاسبة على الصعد الوطنية. ولتعزيز الحوكمة، أنشأ القادة الأفارقة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة طوعية للرصد والتقييم الذاتيين مفتوحة أمام جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي. وحتى الوقت الحاضر، انضمت ٢٦ دولة عضو في الاتحاد إلى الآلية، وقد أنجزت خمسة بلدان بالفعل عملية التقييم، وهو ما يستتبع الامتثال للمبادئ وقواعد السلوك والمعايير الواردة في الإعلانات الأساسية للاستراتيجية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن الديمقراطية، والحوكمة السياسية، والحوكمة والإدارة الاقتصادية، وحوكمة الشركات، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٢٣ - وشهدت السنوات العشر الأخيرة أيضا تحولا تدريجيا لكنه عميق في القواعد العالمية المتعلقة باستخدام القوة والعنف في العلاقات فيما بين الدول. وما فتئت سيادة القانون على نحو متزايد هي محور جميع عمليات صنع السياسة. فالبلدان الأفريقية ملتزمة باحترام حقوق الإنسان والنهوض بها، وبحماية المدنيين في أوقات الصراعات، وبالتقيد بالقانون الدولي في علاقاتها. وقد أصبح تسعة وعشرون من البلدان الأفريقية بالفعل أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أن المدعي العام للمحكمة فتح تحقيقات في عدة بلدان أفريقية. وباشرت المحكمة الخاصة لسيراليون سير الدعوى ضد رئيس ليبريا السابق، كما أوضح الاتحاد الأفريقي بشكل جلي أنه لن يتسامح مع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

٢٤ - وبالرغم من كل هذا التقدم، لا تزال ثمة تحديات حقيقية على الطريق. فلا يزال الفقر المدقع، إضافة إلى الافتقار إلى الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية الملائمة، يحولان بين ملايين الشباب الموهوبين والواعدين في أفريقيا وبين تحقيقهم لإمكاناتهم. فما لا يقل عن ٢٠٠ مليون نسمة في القارة يعانون الجوع يوميا مما ينبغي معه زيادة الإنتاج الزراعي إلى حد كبير لتلبية احتياجاتهم. وبالرغم من أن منظمات المجتمع المدني أثبتت أنها

شريك أساسي في تعزيز السلام والتنمية في القارة، فإن النقص الحاد في القدرات والتمويل يحول دون زيادة التزامها ومشاركتها في عمليات اتخاذ القرار على الصعد المحلية والوطنية والأفريقية. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من أوجه التقدم المرموقة، ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم في مجال المشاركة والقيادة من جانب المرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ثانيا – التطورات الأخيرة في معالجة أسباب الصراع

٢٥ – خلال فترة التقرير ٢٠٠٦-٢٠٠٧، واصلت وكالات منظومة الأمم المتحدة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقريري لسنة ١٩٩٨. وعملت منظومة الأمم المتحدة على نحو متزايد على مواءمة برامجها وأولياتها مع السياق الأفريقي الجديد فدعمت الحكومات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني في مواجهة التحديات القائمة والمستجدة في مجال منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية وبناء القدرات. وتقوم فرادى الوكالات ومنظومة الأمم المتحدة ككل بإعادة تعريف شراكتها مع أفريقيا في ضوء التحولات العميقة التي شهدتها القارة ومؤسساتها خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث تتجاوز تقديم المساعدات في مجال التنمية وفي حالة الأزمات إلى حيث يُفتح مجال أوسع للتعاون يشمل القضايا محل الانشغال والاهتمام السياسي المشترك.

ألف – منع الصراعات وصنع السلام والشؤون الإنسانية

١ – الوساطة والوقاية

٢٦ – ثبت أن وساطة أطراف ثالثة من أهم الوسائل التي في متناول الأمم المتحدة لاتقاء اندلاع الصراعات المهلكة حول العالم وحلها. وقد أنشأت إدارة الشؤون السياسية بالفعل وحدة لدعم الوساطة تعزيزا لقدرة الأمم المتحدة على دعم الوساطة والمساعي الحميدة. وتنبع هذه المبادرة من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٣/٦٠)، التي أقرت بالدور الهام للمساعي الحميدة التي أقوم بها، بما في ذلك الوساطة في مجال الصراعات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شاركت وحدة دعم الوساطة في تنظيم حلقة دراسية في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، مع مركز حل الصراعات والاتحاد الأفريقي ودُعي إليها وسطاء من أجل تأمل تجاربهم ولتحديد الأوجه الرئيسية لدعم الوساطة. وقد نوهت الوحدة والوكالات الأخرى بأهمية التشجيع على ''ضم الصفوف'' بوصفه مفهوما أساسيا في حل الصراعات، سواء من الناحية الموضوعية في هياكل الحكم أو الناحية الإجرائية في

عمليات مفاوضات السلام. وأطلقت الوحدة موقع الأمم المتحدة صانعة السلام على شبكة الإنترنت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويتضمن قاعدة بيانات لاتفاقات السلام ومجموعة من الأدوات الأخرى لمهنيي صنع السلام، كما تبذل جهود لإنشاء فريق احتياطي من خبراء الوساطة سيكون رهن الإشارة للمساعدة في جهود صناعة السلام حول العالم.

٢٧ - كما واصل المبعوثون الخاصون الذين أوفدتهم إلى بلدان مختلفة بهيئة جهود التيسير في الوقت المناسب وبأسلوب حصيف لمنع تدهور التوترات إلى حيث تصبح صراعات سافرة. فعلى سبيل المثال، جرت الانتخابات في غامبيا بسلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بالرغم من فترة سبقتها من الخطاب السياسي المتوتر والمتسم بالاستقطاب. وقد أرجع العديد من فعاليات ذلك البلد الفضل في هذا النجاح إلى جهود مبعوثي الخاص إلى غامبيا الذي عمل كوسيط وميّسر قبل الانتخابات وخلالها وبعدها.

٢ - مفاوضات السلام

٢٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، وقعت حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة اتفاقا لوقف الأعمال القتالية في جوبا، جنوب السودان. وقدمت الأمم المتحدة، من خلال إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الدعم لجهود الوساطة التي قادها الأفارقة في شمال أوغندا. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم تعيين مبعوث خاص للمناطق المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة مكلّفا بولاية شاملة تتمثل في دعم عملية السلام وبناء الدعم الإقليمي للمصالحة الوطنية في شمال أوغندا.

٢٩ - وفي غمار بيئة تتسم بالتوتر والعنف، واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في البلد. ودعم المكتب جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وجامعة الدول ا لعربية والاتحاد الأفريقي في تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الصومالية. وقد أدى ممثلي الخاص دورا أساسيا في تشجيع اتباع نهج منسق ومتضافر من جانب أعضاء المجتمع الدولي دعما لجهود السلام في الصومال، بما في ذلك ما تم من خلال فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال الذي أنشئ سنة ٢٠٠٦.

٣ - تنسيق المساعدات الإنسانية

٣٠ - واصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية تيسير المساعدات الإنسانية على الصعيد الإقليمي مستخدما لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتقديم توجيه عام بشأن السياسات والجوانب التقنية للأفرقة العاملة المخصصة ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية

وللشركاء الآخرين. واضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحليل للوضع داخل منطقة اتحاد نهر مانو وفي كوت ديفوار وعزز تبادل المعلومات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من المنطقة. ويستهدف عمله في منطقة نهر مانو توطيد السلام والأمن، وتعزيز تدابير الإنذار المبكر، والتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودعم إصلاح وحماية البيئة في المنطقة. ومن شأن الجهود الإنسانية أن تزود منظومة الأمم المتحدة باطراد بإشارات مبكرة عن الأزمات التي يحتمل نشوبها.

باء – حفظ السلام

١ – كوت ديفوار

٣١ – ما برحت الأمم المتحدة تقوم بدور محوري على المستوى القطري في المواءمة بين المبادرات وتنسيق الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال ترؤسها الفريق العامل الدولي وكذلك من خلال الوجود الميداني لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد بُذلت جهود في عام ٢٠٠٦ لتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف من أصحاب المصلحة بشأن المسائل الإنسانية، وخاصة ما يتعلق بحماية المدنيين في كوت ديفوار. كما عُقد اجتماعان رفيعا المستوى ضمَّا الزعماء الإيفوريين والإقليميين في عام ٢٠٠٦ لمعالجة المسائل المعلّقة التي تكمن في صلب النزاع ولدعم مبادرات السلام وجهود الوساطة. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، أدى الحوار الذي يسَّره بوركينابه بين الرئيس وقائد القوات الجديدة إلى التوقيع على خطة جديدة شاملة، وهي اتفاق أواغادوغو، الذي صاغه الطرفان بمعرفتهما، مما يدل على نجاح باهر في عملية السلام.

٢ – ليبريا

٣٢ – في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ مفهوم البعثات المتكاملة، جرى التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (UNMIL) وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص كمنسق لعمليات الأمم المتحدة في ليبريا. وقد بدأ اتباع نهج المجاميع المنبثقة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ليبريا في عام ٢٠٠٦ كإطار عمل يجمع بين الأمم المتحدة والحكومة والشركاء الآخرين، وذلك لتعزيز المساءلة، والفعالية، وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالاستجابات الإنسانية. ورغم إحراز تقدم ملموس في سبيل الإنعاش في ليبريا، فما زالت بعض المناطق النائية والفئات المستضعفة في حاجة ماسة إلى الدعم الإنساني.

٣٣ – وفي أعقاب تسلُّم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فرقة عمل معنية بسيادة القانون أصبحت فيما بعد محور

''الحوكمة وسيادة القانون'' الذي تقوده الحكومة في اللجنة الليبرية للإعمار والتنمية. كما يجتمع شركاء الحكومة الثنائيون والمتعددو الأطراف تحت رعاية اللجنة التوجيهية للحوكمة الاقتصادية، التي ترصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصادية. وقد قطع البلد أشواطا واسعة نحو استعادة السلام والاستقرار، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير رفع مجلس الأمن الحظر المفروض على تجارة الماس والأخشاب، كما عدّل الحظر المفروض على الأسلحة لإدخال استثناءات إضافية عليه.

٣ - سيراليون

٣٤ - ما برح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (UNIOSIL) يرصد التطورات التي تستجد في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك النزاع بين غينيا وسيراليون حول منطقة ينغا والتطورات الأخرى في إطار اتحاد نهر مانو. ويعمل المكتب الآن على بناء شبكة من الوسطاء تشارك فيها قوات الأمن الوطنية، وأعضاء المجالس المحلية، والحكام التقليديون ومنظمات المجتمع المدني.

٣٥ - وفي مجال حل النزاع، شارك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في الوساطة بين الحزب الحاكم والأطراف السياسية الرئيسية الأخرى، كما سهّل المكتب المداولات التي جرت بشأن مدونة قواعد السلوك للأطراف السياسية من أجل الانتخابات والتوقيع عليها، وإنجاز مدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام من أجل الانتخابات، كما ساعد لجنة التسجيل للأطراف السياسية بقصد تشجيع الحوار البنّاء بين الأطراف السياسية. وفي إطار استراتيجية بناء السلام بعد الصراع، ينشط المكتب في المشاركة في المبادرات الاجتماعية والاقتصادية المتخذة بشأن عمالة الشباب، والصحة، وتطوير الهياكل الأساسية، كما يساعد المكتب حكومة سيراليون وفريق التقييم من لجنة بناء السلام على تحديد مجالات الأولوية التي يتعين معالجتها في اتفاق سيراليون. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، أعلن الأمين العام عن رصد مخصصات تتجاوز ٣٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام لسيراليون.

٤ - السودان

٣٦ - مابرحت بعثة الأمم المتحدة في السودان تبذل المساعي الحميدة والدعم السياسي من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك التخفيف من حدة التوترات في منطقة فُم الزراف الكثيفة التسليح في منطقة أعالي النيل، وفي منطقة آبيي، وفي منطقة ملكال، وذلك إثر اندلاع الأعمال القتالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما تم التوقيع على اتفاق السلام لشرق السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأُعلن عن إنجاز إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير

السودان من شرق السودان في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وأُحرز تقدم ملموس في إعادة نشر القوات المسلحة السودانية من جنوب السودان، المقرر إنجازها حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٣٧ - وقُدم الدعم في المجال التقني ومجال بناء القدرات إلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، مع تدريب ما يزيد عن ٠٠٠ ١٨ قاض ومحام وموظف لإنفاذ قانون وأعضاء من المجتمع المدني بشأن المسائل المتصلة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان. كما شرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان في تنفيذ برنامج لحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا، وما برحت تدعو إلى تطوير الإصلاحيات.

٣٨ - ولدعم توفير الخدمات الاجتماعية من قبل حكومة جنوب السودان، تعاونت وكالات الأمم المتحدة المختلفة على توفير المكاتب والمعدات ومصاريف التشغيل في كل عاصمة من عواصم جنوب السودان العشر وساعدت الحكومة على ضمان العودة الآمنة لحوالي ٠٠٠ ٢٠ مشرد داخليا و ٠٠٠ ٢٥ لاجئ. وأفضت أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما فيها إزالة ما يزيد عن ٠٠٠ ١٣٥ لغم وبقايا متفجرة إلى تسهيل عودة الأهالي إلى الجنوب.

٥ - دارفور (السودان)

٣٩ - حددت الأمم المتحدة مرحلتين لدعم الاتحاد الأفريقي، وهما مجموعة الدعم الخفيف ومجموعة الدعم الثقيل. وتضم مجموعة الدعم الخفيف، أفراد الشرطة والمستشارين العسكريين والأعتدة والمعدات من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقد تم إنجاز معظمها. ومنذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نشرت الأمم المتحدة الأفراد العسكريين، ومستشاري الشرطة، والموظفين المدنيين في الفاشر، ونيالا، والأجزاء الأخرى من دارفور. على أن إنجاز المرحلة الأولى يتوقف على المساهمات من الدول الأعضاء لسد الاحتياجات المعلّقة من ضباط الأركان وناقلات الأفراد المدرّعة. ومن التحديات الكبرى التي تعوق التنفيذ الكامل لمجموعة الدعم الخفيف عدم توفر الأمن وقصور الهياكل الأساسية في دارفور وفي معسكرات بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان.

٤٠ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بدأ تنفيذ المرحلة الثانية، وهي مجموعة الدعم الثقيل، التي ستضم نطاقا يجمع بين إمكانات تفعيل القوات، وثلاث وحدات للشرطة، وأفرادا مدنيين، ودعما للبعثة، وإثر موافقة حكومة السودان على مقترحات الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي وتفويض مجلس الأمن مجموعة الدعم الثقيل، على النحو المحدد في تقريري المؤرخ ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ (S/2006/104). وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وافقت الحكومة على أن تدعم دون قيد أو شرط نشر قوة حفظ السلام المختلطة في الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي في دارفور، وذلك بعد محادثات جرت في أديس أبابا لتوضيح ولاية القوة وهيكلها وعناصرها ومهامها. وقد تعهّد كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتماس قوات أفريقية أولا، وخلال زيارة مجلس الأمن الخرطوم، أشار إلى أنه سيلتمس التمويل من أجل العملية من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤١ - بعد نجاح الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية وجمعيات الأقاليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، افتتحت أعمال الجمعية الوطنية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واحتُفل بتنصيب الرئيس جوزيف كابيلا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فاختُتمت بذلك رسميا العملية الانتقالية المقررة بموجب الاتفاق الشامل والجامع لعام ٢٠٠٢. وقد أُحرز تقدم ملموس في نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وبخاصة في منطقة إيتوري، حيث سيستفيد ٥٠٠ ٤ مقاتل من هذا البرنامج. وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعمالها في بناء قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية، فدربت ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٣ ضابط شرطة كي يتسنى ضمان الأمن خلال الانتخابات الوطنية وبعدها. بيد أن تحديات كثيرة للأمن ما برحت قائمة في الجزء الشرقي من البلاد.

جيم - بناء السلام بعد الصراع

٤٢ - يجري الآن التوسع في جهود بناء السلام بعد الصراع التي تبذلها الأمم المتحدة وذلك للحيلولة دون انتكاس الأوضاع والعودة إلى الصراع المسلح، مع مساعدة البلدان على الانتقال نحو التنمية. ومن شأن وعي الصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية أن يتيح الفرصة باستمرار من أجل زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، ما بين الحكومات إلى وكالات الأمم المتحدة إلى منظمات المجتمع المدني. كما أنها تعالج المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، وأساليب الحكم، وسيادة القانون، والمسائل الجنسانية، وقضايا الأطفال، والشباب، والتنمية الاقتصادية بطريقة جامعة وشاملة. أما بالنسبة لبناء السلام، فما برح التحدي الرئيسي يتمثل في تعبئة الدعم الدولي المتواصل والكافي، بما في ذلك التمويل والموارد فضلا عن الالتزام السياسي.

١ - استراتيجيات بناء السلام والانعاش بعد الصراع

٤٣ - أصبحت لجنة بناء السلام جاهزة للعمل تماما في عام ٢٠٠٦. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، وافقت اللجنة على المفهوم الأساسي لاستراتيجية متكاملة لبناء السلام ولعملية تصميمها. وسيوفر هذا النهج إطار عمل متفق عليه لتسجيل الالتزامات من البلد قيد النظر،

ولجنة بناء السلام والشركاء الآخرين، ولضمان المزيد من التلاحم والتنسيق في الجهود. وقد ركزت لجنة بناء السلام، خلال السنة الأولى من عملها، على وضع استراتيجية بناء سلام متكاملة أُنجزت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من أجل بوروندي ثم من أجل سيراليون. أما اتفاق سيراليون، وهو إطار عمل لمشاركة اللجنة، فسيتم إنجازه وإقراره في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في البلد في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٤٤ - وما برحت إدارة الشؤون السياسية تقدم الدعم، من خلال مكاتبها لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي غينيا - بيساو، إلى حكومتي هذين البلدين لتزويدهما بالدعم التقني الهام من أجل بناء القدرات في مؤسسات الدولة.

٢ - المرأة والسلام والأمن

٤٥ - ما برحت مكاتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي غينيا - بيساو تضطلع بالأنشطة الرامية إلى بناء القدرات وزيادة مشاركة المرأة في السلام والأمن والعمليات الانتخابية، وذلك عن طريق عقد حلقات عمل وحلقات دراسية للنساء المحليات ولأعضاء الحكومة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بدعم هذه المبادرة لتحقيق المساواة في تمثيل المرأة في البرلمان، والهيئات التشريعية والدوائر العامة الأخرى. وما برحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترصد عن كثب مبادرات السلام في البلدان التي تعاني من الصراع بغية ضمان مشاركة اللاجئات وتمثيلهن في مفاوضات السلام، كما كان الحال في السودان.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور الوساطة والدعوة إلى الاجتماع من أجل بناء شراكات جديدة، ودعَم الحركات والمنظمات النسائية في جميع أنحاء أفريقيا بإتاحة الأدوات اللازمة لبناء القدرات ووضع الاستراتيجيات. ففي بوروندي، دعم الصندوق مشاركة المرأة من المجتمع المدني في جميع الأفرقة التقنية التابعة لعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر وذلك لضمان مراعاة قضايا المرأة المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين مراعاة كاملة.

٤٧ - وفيما يتعلق بتعزيز العدالة بين الجنسين، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم التقني للاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى المعني ''بشركاء العدالة الجنسانية في البلدان المتأثرة بالصراع''، الذي عُقِد في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا، يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، شرع الصندوق في برنامج يتعلق ''بدعم مشاركة المرأة في بناء السلام ومنع العنف الجنسي في الصراع: نُهُج يقودها المجتمع المحلي''، سينفذ في ليبريا ورواندا وأوغندا. وفي رواندا، أدى الصندوق دورا أساسيا في المساعدة على

إنشاء مكتب لمكافحة العنف القائم على أساس جنساني في مقر الشرطة الوطنية الرواندية وذلك للرد على حالات العنف الجنساني ومنع حدوثها. وفي هذا ما يُسهم في الجهود الوطنية الرامية إلى تغيير مواقف المجتمع المحلي إزاء المسائل المتصلة بالعنف القائم على أساس جنساني وبحقوق المرأة.

٣ - الأطفال والشباب

٤٨ - في عام ١٩٩٦، اقترح التقرير الذي أعدّته غراسا ماشيل بعنوان ''أثر النزاع المسلّح على الأطفال'' (A/51/306)، أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير شاملة لتعزيز حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وأُحرز تقدّم كبير خلال السنوات العشر الماضية، يشمل البروتوكولات الاختيارية (٢٠٠٠)، وبرامج تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع وتقديم مرتكبي تلك الأفعال إلى المحاكمة أمام المحاكم الدولية. أجرت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، استعراضا استراتيجيا لتقرير غراسا ماشيل ستقدم نتائجه إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٦، قدّمت اليونيسيف الدعم لتنفيذ آلية لجمع معلومات موثوقة عن تجنيد واستخدام الأطفال الجنود في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وكوت ديفوار. ويتمثل الهدف من هذه الأداة في إدماج احتياجات الشباب، في فترة ما بعد الصراع، ضمن الخطط الإنمائية الوطنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أطلقت اليونيسيف دراسة استقصائية حول تأثير الصراع المسلّح على الأطفال، في موقعها على الإنترنت، بعنوان أصوات الشباب، بغية سماع آراء الأطفال والشباب وأخذها في الاعتبار أثناء الاستعراض الاستراتيجي لتقرير ماشيل.

٥٠ - وعقد مكتب المستشار الخاص لأفريقيا اجتماع فريق خبراء تحت عنوان ''الشباب في أفريقيا: دور الشباب كشركاء في السلام والتنمية في البلدان الخارجة من الصراع''، في ناميبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بغية تحليل التعقيدات والتحديات التي تواجه الشباب في حالات ما بعد الصراع في أفريقيا. واقترح الاجتماع استراتيجيات وآليات من أجل إشراك الشباب كأصحاب مصلحة أساسيين وأطراف فاعلة رئيسية في عمليات إعادة التأهيل والمصالحة والإعمار في المجتمعات المحلية الممزقة بسبب الحرب، مع مشاركتهم في التنمية المستدامة في بلدانهم. وقد تعاون على تنظيم اجتماع فريق الخبراء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥١ - كما تعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حول موضوع ''تنمية الشباب في أفريقيا''. واستهدفت حلقة العمل اقتسام معارف ومهارات الخبراء مع الشباب من المنظمات غير الحكومية المختلفة. وساعدت على إعداد سياسات وبرامج لإشراك الشباب في عملية صنع القرار، ومعالجة التحديات الرئيسية أمام تنمية الشباب فيما يتصل بغرض العمل والتعليم والصحة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤ - سيادة القانون

٥٢ - وعقب صدور توصيات نتائج مؤتمر القمّة العالمي لعام ٢٠٠٥، أُنشئ فريق معني بالتنسيق في مجال سيادة القانون وبالموارد، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بقيادة نائبة الأمين العام، للمساعدة على كفالة اتساق السياسات على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتعد مهمة بناء الثقة في الأنظمة القانونية والقضائية مسألة حيوية لتهيئة الظروف من أجل استدامة السلام والتنمية في البلدان الخارجة من حالات صراع.

٥٣ - ويتزايد تكليف بعثات الأمم المتحدة الميدانية بولايات تتعلق بسيادة القانون، كي تساعد على بناء قدرات المؤسسات الوطنية. وتوجد في أفريقيا ست بعثات عاملة تشتمل على عناصر معنية بسيادة القانون (في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون وبوروندي وكوت ديفوار والسودان). وتُقدم هذه البعثات المساعدة القانونية إلى الحكومات وتوفّر لها الدعم من أجل إقامة الهياكل الأساسية للمحاكم أو تعزيز قدرات مؤسسات الشرطة وأنظمة السجون. وفي ليبيريا، قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم للنظراء الوطنيين لإعداد استراتيجية لإصلاح الجهاز القضائي، كما قدّمت المساعدة في مجال إعادة إنشاء المحاكم في جميع أرجاء البلد. وشكّل عمل البعثة عنصرا فعّالا في دعم إعداد مشروع قانون يجرّم الاغتصاب ومشروع قانون يتعلّق بتخصيص ميزانية مستقلة للنظام القضائي.

٥٤ - وأسدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن إعداد إطار قانوني لإصدار بطاقات هوية وطنية، وقدّمت الدعم لعملية التسجيل وقامت برصدها بانتظار إجراء الانتخابات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفّرت بعثة منظمة الأمم المتحدة التدريب للمهنيين العاملين في مجال القانون وساعدت الحكومة على إصلاح نظام العدالة العسكرية بصورة تتسق مع المعايير الدولية. كما أسدت البعثة المشورة إلى السلطات الوطنية لتطوير أنظمة دعم المجني عليهم/الشهود.

٥ - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

٥٥ - رغم أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة ما زال يؤدي إلى تأجيج الصراعات العنيفة وزعزعة الاستقرار في مناطق بأكملها، يجري اتخاذ خطوات محدّدة لمنع ومكافحة هذا النشاط الفتاك والقضاء عليه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حوّلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقفها الاختياري المتعلّق بالأسلحة الصغيرة ليصبح اتفاقية ملزمة تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى المرتبطة بها. وقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدّعم للجماعة الاقتصادية من أجل تنفيذ الاتفاقية من خلال برنامج الجماعة المتعدد الشركاء، ويعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع اللجنة التابعة للجماعة على التحضير لعقد مؤتمر إقليمي حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٥٦ - وقدّم مكتب شؤون نزع السلاح المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إعداد صك ملزم قانونا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوسط أفريقيا، ويعمل أيضا على صياغة مدونة لقواعد السلوك لقوات الأمن وقوات الدفاع في المنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠٠٦، أطلق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا برنامج إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، بغية تعزيز السلام وإرساء دعائم استقرار الدول من خلال وضع مدوّنة، تنظم سلوكيات القوات المسلّحة وقوات الأمن تجاه المدنيين.

٦ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٧ - يظل التنفيذ الفعّال لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من الأولويات اللازمة لضمان نجاح مبادرات بناء السلام الطويلة الأجل. وقد أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بعد أن شارك في إعدادها ١٥ من كيانات الأمم المتحدة. لتجسد مجموعة شاملة من السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات، التي تغطي ٢٤ من مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يشكل نهجا متكاملا للأمم المتحدة تجاه تخطيط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارتها وتنفيذها.

٥٨ - ونظّم مكتب المستشار الخاص لأفريقيا المؤتمر الدولي الثاني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، الذي عقد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحدّد المؤتمر أربعة مجالات رئيسية كي يركّز عليها ممارسو هذه الأنشطة وصانعو السياسات، هي: العلاقة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ والعدالة الانتقالية؛ والأطفال والنساء المرتبطون بقوات مسلحة؛

والمجموعات المسلّحة والمقاتلون على أرض أجنبية. وطرح ممارسو الأنشطة توصيات محددة بشأن صياغة السياسات وإعداد الاستراتيجيات العملياتية بشكل فعّال من أجل تحسين البرامج. وقد جمع المؤتمر بين الممارسين القادمين من ٢٣ بلدا أفريقيا، وأتاح لهم فرصة تبادل الخبرات.

٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٩ - تزداد مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بشكل خاص في حالات ما بعد الصراعات، وذلك مع ازدياد حرية التحرك وتفاعل المجتمعات المحلية المختلفة فيما بينها وتسريح أفراد القوات المسلحة. وتستمر مشاركة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تقييم احتياجات ما بعد الصراع، حيث ساهم البرنامج في معالجة مسألة الإيدز ضمن بعثات تقييم احتياجات ما بعد الصراع، بما في ذلك بعثتا الصومال والسودان.

٦٠ - وأعد نموذج يتعلق تحديدا بالإيدز كجز من المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر الفقرة ٥٧ أعلاه). ونفذت بعثات مشتركة بين الوكالات كي تتولى اختبار النموذج في السودان وكوت ديفوار. وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك تقديم الدعم لإدارة عمليات حفظ السلام ووكالات الأمن الوطنية في برامجها المتعلقة بالإيدز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام بشكل نشط الاستعراض الجاري لسياستها المتعلقة بالإيدز في مجال حفظ السلام، بينما يتواصل تعيين مستشارين أو تحديد جهات تنسيق لهذه السياسة في جميع البعثات.

٨ - حقوق الإنسان

٦١ - ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقدم الدعم للحكومات والمنظمات غير الحكومية في طول القارة وعرضها، من خلال وحدات حقوق الإنسان الملحقة بعمليات حفظ السلام، ومن خلال برامج تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقدمت المفوضية الدعم لأصحاب مصلحة رئيسيين من المشاركين في مفاوضات جوبا للسلام، وأعدت دراسات نوعية حول المساءلة والمصالحة في شمال أوغندا. وقد أنشئت حاليا شبكة لرصد حقوق الإنسان في بعض مناطق أوغندا المتأثرة بالصراع، مما أدى إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على رصد انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالصراع والاستجابة إزاءها.

٦٢ - وفي السودان، قدم عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة بالسودان، المساعدة للجمعية الوطنية كي تدخل تعديلات على بعض أجزاء القانون الجنائي وقانون الإثبات. وفي سيراليون، مهد إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الطريق لصياغة خطة عمل وطنية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان. ويمنح القانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السلطة لرصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الحقيقة والمصالحة وسلطة مراجعة التشريعات بُغية كفالة حماية حقوق الإنسان بصورة مناسبة. وفي بوروندي، تم تنقيح القانون الجنائي بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

٦٣ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر باعتقال وزير الدولة السابق بوزارة الداخلية السودانية، ووزير الدولة للشؤون الإنسانية، وقائد ميليشيا الجنجويد، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أعلن المدعي العام للمحكمة قرار فتح تحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أن أحالت الحكومة القضية إلى مكتب المدعي العام، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شهدت بداية محاكمة الرئيس الليبيري السابق، تشارلز تيلور، في لاهاي، نقطة تحول بارزة عندما يسرت حكومة هولندا والمحكمة الجنائية الدولية النظر في القضية أمام المحكمة الخاصة لسيراليون.

٩ - المخاطر التي تهدد أمن اللاجئين

٦٤ - بانتهاء عام ٢٠٠٦، بلغ عدد اللاجئين في أفريقيا ٢,٤ مليون شخص تقريبا، كما وصل عدد الأشخاص المشردين داخليا زهاء ٦,٨ ملايين شخص. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الحماية والمساعدة لهم، برغم المصاعب الناجمة عن القيود المالية واللوجيستية والعملياتية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نشرت المفوضية على المواقع الميدانية ''المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمحافظة على الطابع المدني والإنساني للجوء''.

٦٥ - وأتاح ترسيخ السلام في عدة بلدان أفريقية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية إحراز تقدم ملموس في بحثها عن حلول دائمة لعدد من حالات التشرد التي طال أمدها، وبخاصة حالة اللاجئين من أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبريا، والأشخاص المشردين داخليا في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا. ويسر وضع الخطة المتعلقة بالعائدين المشتركة بين حكومة السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان العودة الآمنة والطوعية لزهاء ٢٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا فيما بين شمال البلد وجنوبه.

٦٦ - وأدى حدوث تطورات سياسية رئيسية، بما في ذلك الإنجاز الناجح للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومباحثات السلام التي بدأت بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، إلى تشجيع الاتفاق على وقف إطلاق النار بين قوات التحرير الوطنية والحكومة في بوروندي، على عودة آلاف الأشخاص المشردين. وبلغ المجموع الكلي للعائدين إلى ديارهم في بوروندي، منذ بدء عمليات الإعادة إلى الوطن في عام ٢٠٠٢، نحو ٠٠٠ ٢٥٦ شخص، عاد منهم ٠٠٠ ٤٥ شخص منهم خلال العام الماضي. وأدت عملية المصالحة في توغو أيضا إلى تحسين فرص إعادة اللاجئين إلى ديارهم، حيث عاد الكثيرون منهم تلقائيا في عام ٢٠٠٦.

٦٧ - إلا أن حالة زعزعة الاستقرار تفاقمت في بعض أجزاء القارة، مما أدى إلى المزيد من حالات التشريد، وبخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال. ومع وجود ما يزيد على نصف مليون لاجئ ومشرد داخليا في منطقة دارفور، يظل السودان أحد أبرز التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، أشركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حكومة تشاد بشكل فعال في محاولة لنقل مخيمات اللاجئين بعيدا عن الحدود السودانية، التي وردت أنباء عن حدوث نشاط عسكري فيها. كما ساعدت المفوضية على تطبيق مذكرة التفاهم المتعلقة بالأمن وتعزيز قدرة القوات التشادية على توفير الأمن في أماكن إقامة اللاجئين والمناطق المحيطة بها.

دال - بناء القدرات في أفريقيا

٦٨ - ازدادت جهود بناء القدرات وآفاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أفريقيا عمقا واتساعا، خلال السنوات العشر الماضية. وتُوجت هذه العملية بالتوقيع على إعلان بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في أديس أبابا. وهيأ الإعلان، الذي أفاد من الاتفاقات السابقة، هيكلا متكاملا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على مستوى منظومتها إلى جهود بناء القدرات الإقليمية ودون الإقليمية، في عدد من المجالات التي تشمل السلام والأمن، ومنع الجريمة، وبناء المؤسسات، والشؤون السياسية والانتخابية؛ وشؤون الحكم، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ وبناء السلام؛ والاستجابة الإنسانية، والإنعاش، والأمن الغذائي؛ والمسائل الاجتماعية والثقافية والصحية؛ والبيئة. وعلاوة على ذلك، تعمل الأمم المتحدة على إعداد برنامج يستغرق ١٠ سنوات لبناء القدرات، دعما للاتحاد الأفريقي بموجب التوصيات الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٦٩ - كما تعاونت إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارات أخرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في العمل على بناء قدرات الاتحاد الأفريقي وقدمت الدعم في هذا المجال بعدة وسائل منها توفير التدريب وتعزيز تبادل الموظفين، وتأسيس قدرات دعم متخصصة، وتقديم المساعدة التقنية والمالية لبناء القدرات المؤسسية وتسريع التحول المؤسسي.

٧٠ - وقد ظل الاتحاد الأفريقي يتلقى دعما تقنيا وماليا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام ٢٠٠٦، في إطار مشروع متعدد الشركاء بقيمة ١٠ ملايين دولار، بُغية المساعدة على منع احتدام الصراعات ودعم الأمن وبناء السلام. وساعد البرنامج الإنمائي أيضا على تعزيز القدرات العملياتية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤسسات المتصلة به، كفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية، ونظام الإنذار المبكر على نطاق القارة. ويوفر الخبراء الذين يمولهم البرنامج الإنمائي الدعم التقني لمفاوضات السلام التي يجريها الاتحاد الأفريقي في دارفور، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والسودان، والصومال، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأثيوبيا وإريتريا. وفي عام ٢٠٠٦، بدأ البرنامج الإنمائي مشروعا تحضيريا لتقديم المساعدة في مجال التحول المؤسسي بمفوضية الاتحاد الأفريقي، بقيمة مليوني دولار.

٧١ - وإذ أدركت الجمعية العامة الحاجة إلى تعزيز قدرات حفظ السلام لدى الاتحاد الأفريقي فقد وافقت على إيجاد قدرة متعددة التخصصات مكرسة لتنفيذ برنامج الدعم الشامل لقدرة حفظ السلام الأفريقية. وعليه أنشئ فريق متعدد التخصصات معني بدعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، في مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، مع تأسيس عنصر أصغر حجما في نيويورك، كجزء من خطة العمل المشتركة لإدارة عمليات حفظ السلام. وسيساعد الفريق الاتحاد الأفريقي على تطوير قدرة مؤسسية من أجل إدارة عمليات حفظ السلام المعقدة والمتعددة الأبعاد، بما في ذلك تنمية القدرة العملياتية للقوة الاحتياطية الأفريقية. وسيعمل الفريق أيضا كمركز تنسيق لجميع أنشطة التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي.

ثالثا - مقترحات محددة بشأن إجراءات وخطط الأمم المتحدة الممكنة، دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠

٧٢ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦١/٢٣٠ أن أدرج ضمن هذا التقرير عددا من المقترحات المحددة لإجراءات وخطط يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بها دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠. وعليه طَلَبْتُ إلى مكتب المستشار الخاص لأفريقيا إجراء مشاورات واسعة النطاق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

المعنية، علاوة على الاتحاد الأفريقي، لإعداد مجموعة أولية من المقترحات كي تنظر فيها الدول الأعضاء.

٧٣ - وتجدر الإشارة إلى أن مقترحاتي الأساسية تقر بأن المسؤولية الرئيسية عن تخليص أفريقيا من الصراعات منوطة بالقارة نفسها من الصعيد الوطني إلى الصعيدين الإقليمي ثم القاري. ويتعين من ثم أن ينصبّ تركيز إجراءات وخطط الأمم المتحدة بشكل رئيسي على توفير الدعم الفعال للجهود والخطط والبرامج الناشئة عن أفريقيا ذاتها، على النحو المفصل في كل من إطار سياسات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالإعمار والتنمية عقب انتهاء الصراع[٢] وفي الأطر الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام التي تضم العديد من أصحاب المصلحة ويتم طرحها تحت رعاية لجنة بناء السلام.

٧٤ - وقدمت هيئات منظومة الأمم المتحدة مجموعة من المقترحات وهي تعكس ولاياتها وخبراتها المختلفة، استجابة لطلب الجمعية العامة. وبالرغم من الجهود الضخمة التي يبذلها الشركاء الأفارقة والدوليون، والتقدم المرموق المحرز في مجال تحقيق المزيد من الاستقرار على أرض القارة، فقد لاحظت معظم الوكالات التحديات الهائلة التي تحول دون أن يصبح هدف تخليص أفريقيا من الصراعات حقيقة دائمة. وبينما تبقى بعض التوصيات الواردة في تقريري لعام ١٩٩٨ صالحة، سواء في ضوء التقدم المحرز في القارة أو لظهور تحديات لم يتسن التنبؤ بها قبل عقد من الزمان، تظل هناك حاجة لخطة استراتيجية مستكملة طويلة الأجل ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف. أما في الأجل القصير، فقد اقترحت وكالات الأمم المتحدة التدابير التالية:

(أ) تعميق مشاركة منظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي، وفقا للنداء الوارد ضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بشأن برنامج لبناء القدرات يستغرق عشر سنوات، لدعم الاتحاد الأفريقي؛

(ب) استغلال قدرة الأمم المتحدة بشكل كامل لاتخاذ إجراء معياري للمضي قدما بالمفاوضات الرامية إلى صياغة صك شامل وملزم قانونا، يرسي المعايير الدولية لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية؛

(٢) انظر وثيقة الاتحاد الأفريقي Ex.CL/274 (IX)، ومقرره Ex.CL/Dec.302 (IX) الصادر عن اجتماع القمة المعقود في بانجول، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(ج) وضع استراتيجية منسقة لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في جعل مسألتي العمالة وإدرار الدخل محورا لعمليات الإنعاش والانتقال، بما في ذلك ما يتعلق منها بترميم الهياكل الأساسية مما يفضي إلى أثر مضاعف على الآفاق المستقبلية للإنعاش؛

(د) دعم قدرات المؤسسات الأفريقية لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، من أجل زيادة الثقة وتعزيز العلاقات الاقتصادية التي تفيد جميع البلدان، ويشمل ذلك النهوض بالسيطرة على استغلال وتجارة الموارد الطبيعية فيها؛

(هـ) وضع وتنفيذ استراتيجية فعالة لإشراك المجتمع المدني وتعزيز قدراته في البلدان الخارجة من صراعات، باتباع سبل شتى منها البرامج الموسعة في مجالي ثقافة السلام والتربية الوطنية، بما في ذلك المعارف الأساسية للميزنة، بما يتيح رصد أداء المؤسسات الحكومية بشكل أفضل؛

(و) تيسير انتداب موظفي الأمم المتحدة إلى مهام قصيرة الأجل، في المجالات الإدارية والتنظيمية ومجالات الإعلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بُغية بناء قدرات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ – شهدت السنوات العشر الماضية حدوث عدة تطورات إيجابية في أفريقيا. فقد انخفض عدد الصراعات المسلحة بشكل ملموس؛ وأنشئ الاتحاد الأفريقي مزودا بولاية أوسع نطاقا وأكثر فعالية من ولاية منظمة الوحدة الأفريقية التي حل محلها؛ وزاد شركاء التنمية من مشاركتهم الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في القارة؛ وأنشأت الأمم المتحدة لجنة لبناء السلام ومجلسا لحقوق الإنسان وهيئات أخرى من أجل ملء بعض الفراغات في حالات ما بعد الصراع؛ وأنشئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تعبيرا عن التزام البلدان الأفريقية نفسها؛ وشرعت البلدان الأفريقية في إقامة آليات وطنية للإنذار المبكر وحل الصراعات؛ وازداد اضطلاع المنظمات غير الحكومية والجمهور بأدوار ملموسة في منع الصراعات وحلها وتحقيق السلام في القارة.

٧٦ – وازداد خلال العقد الماضي عدد شركاء التنمية المشاركين في جهود السلام والتنمية في أفريقيا. وليس لأحد أن ينكر اليوم الدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في منع الصراعات العنيفة ومعالجة ندوب جراح الحرب. وقلما يمكن تصور أن تتم عملية إنعاش اقتصادي سليمة وطويلة الأجل بدون مشاركة القطاع الخاص، كما تم

الاعتراف بشكل واسع أيضا بالدور الهام الذي تؤديه وسائل الإعلام في مجال ترسيخ دعائم السلام وفهمه.

٧٧ - مع ذلك، لا ينبغي أن يحول استعداد البلدان والمؤسسات الأفريقية للتصدي لما يواجهها من تحديات السلام والأمن والتنمية من دون أن يعمل المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم لهذه الجهود. ولا شك في أن هناك حاجة للمزيد من الإجراءات من أجل تعزيز ودعم الجهود التي تبذلها أفريقيا أساسا من أجل إعادة السلام إلى القارة، وإلى التصدي للمصادر العالمية الأوسع نطاقا للصراع المسلح. وتعمل المؤسسات الأفريقية بجد من أجل بناء قدراتها في مجال التنبؤ بالأزمات ومنع وقوعها والتصدي لها، لكن تظل هناك ضرورة لمواصلة الاهتمام والاستثمار من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام، دعما لهذه الجهود، على أن يؤخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يزال يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

٧٨ - وقد سعيت في عام ١٩٩٨، إلى تحديد أسباب الصراعات وتقديم توصيات بشأن سبل تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد حان الوقت لإجراء استعراض مشترك على نحو منهجي وشامل للالتزامات المعلنة والإجراءات المتخذة والتقدم المحرز والدروس المستفادة، في مجال منع الصراعات وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا. ويتمثل الهدف من الاستعراض في النظر في مسألة استمرار صلاحية توصيات ١٩٩٨ ومجموعة الولايات والقرارات المتعلقة بأفريقيا، وفيما إذا كان من المفيد وضع المزيد من الترتيبات المنهجية لتنسيق الإجراءات ورصد التقدم وتبادل الدروس المستفادة. ولا يعني هذا على الإطلاق أي توقف عن تنفيذ الالتزامات القائمة، أو عدم التعهد بالتزامات جديدة عند الاقتضاء.

٧٩ - إن الترتيبات المؤسسية المناسبة والكافية المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة، ستشكل مفتاح نجاح جهودنا في مجال توفير الدعم لأفريقيا. وأنا أعتزم تعزيز هذه الجهود من خلال المزيد من الاتساق المؤسسي فيما بين كيانات الأمانة العامة، التي تعالج القضايا التي تهم أفريقيا، إضافة إلى اتخاذ ترتيبات تنظيمية أقوى على نطاق المنظومة، بما يكفل التنفيذ الكامل للأنشطة التي تحقق مصلحة أفريقيا. وفي إطار هذا النهج، سأسعى إلى صياغة إجراءات استراتيجية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، دعما لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا خالية من الصراعات.